

الباب الثانى

القضايا القانونية المصرية

نعالج عددا من القضايا القانونية التي تتصل بمصر وليس بالضرورة أن تكون محل خلاف أو نزاع وأهمها قضايا الحدود المصرية مع جيرانها الثلاث : السودان وليبيا وإسرائيل ثم لمحة عن الجوانب القانونية فى العلاقات المصرية الإسرائيلية ، والوضع القانونى لنهر النيل الذى يواجه تحديا قانونيا من بعض الدول فى ضوء مشروع القانون الجديد لمجارى الأنهار الدولية 0 أما قناة السويس فقد عالجتنا مركزها القانونى فى نطاق القنوات الدولية ذات الوضع الخاص 0

المبحث الأول : الوضع القانونى لنهر النيل

يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم حيث يصل إلى قرابة 6640 كم 0 يبدأ فى بوروندى وينتهى فى مصر ويمر بينهما فى ثمانى دول أخرى هى : زانير ، رواندا ، تنزانيا ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، أريتريا ، السودان 0 وقد عبده المصريون القدماء وقدمه العرب الفاتحون وهو المصدر الرئيسى للمياه العذبة السطحية والنهرية والبحيرية فى مصر 0 تساهم الدول النيلية بأقدار مختلفة فى مياه النيل ولكن الحبشة تساهم بحوالى 85% من حجم هذه المياه 0

وينظم الإنتفاع المشترك بمياه النيل عدد من الإتفاقيات وهى بروتوكول روما فى 1881/4/15 بين إيطاليا وبريطانيا ، إتفاقيات أديس أبابا فى 1902/5/15 المبرمة بين بريطانيا والحبشة بشأن الحدود بين الحبشة والسودان ، وبين بريطانيا وإيطاليا بشأن الحدود بين الحبشة وأريتريا والسودان ، وبين الحبشة وبريطانيا وإيطاليا بشأن الحدود بين السودان المصرى البريطانى والحبشة وأريتريا والخط الحديدى الذى يصل السودان بأوغندا 0 ثم المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ديسمبر 1925 وهى استكمال لسلسلة الإتفاقيات السابقة ومنها إتفاقية لندن فى 9 مايو 1906 بين الكونغو البلجيكى وبريطانيا وقد أعقب ذلك الإتفاق حول استعمال مياه النيل لأغراض الرى عن طريق تبادل المذكرات بين مصر وبريطانيا التى كانت تمثل كلا من السودان وكينيا ، تنجانيقا وأوغندا عام 1929 0 أما إتفاقية لندن فى 1934/11/23 فقد أبرمت بين بريطانيا نيابة

عن تنجانيقا وبلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندى بخصوص نهر كاجيرا أحد روافد بحيرة
فكتوريا ، والاتفاق عن طريق تبادل المذكرات بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا علم
1949 بشأن إنشاء خزان أوين على بحيرة ألبرت فى أوغندا 0

وتعتبر مذكرة السفارة البريطانية الموجهة إلى وزير الخرجية المصرى فى يناير عام
1953 جزءا لا يتجزأ من إتفاق إنشاء خزان أوين 0 وإذا كانت إتفاقية 1929 بين مصر
وبريطانيا تتعلق بالتخزين لأغراض الري فإن إتفاقية مصر والسودان لعام 1959 تنظم
الانتفاع الكامل بمياه النيل والتعاون بين البلدين لتطوير شبكة النيل على أساس تحديد
حصص كل منهما بحيث تحصل مصر على 48 مليار متر مكعب سنويا مقدرة عند
أسوان مقابل 4 مليار متر مكعب للسودان مقدرة عند أسوان أيضا وحيث أقر السودان
بالحقوق التاريخية الثابتة للبلدين فى مياه النيل 0

وتعمل هيئة مياه النيل المشتركة بين مصر والسودان على أساس إتفاقية 1959 على
تطوير التعاون بين البلدين وغنشاء المشروعات المشتركة لصالح البلدين 0 وقد بادرت
مصر إلى إنشاء منظمة الأخوة الأفريقية التى تسمى منظمة الأندوجو بين بعض الدول
النيلية ولكن الخلاف بين بقية الدول النيلية الأخرى يحد من فاعلية هذه المنظمة التى كان
يقصد من ورائها تحقيق التعاون بين الدول النيلية على أساس الإتفاقات التى تحكم الانتفاع
المشترك بالمياه وبالنهر 0

وقد أكدت الإتفاقات المختلفة التى تحكم الوضع القانونى لنهر النيل على عدد من
القواعد التى تحكم الانتفاع المشترك بالنهر أهمها:

أ) احترام الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية فى مياه النيل ، وقد كشفت كافة
الإتفاقات السابقة صراحة عن هذه القاعدة وأكدتها 0 وتؤكد هذه القاعدة مضمون قاعدة
معتبرة فى قانون الأنهار الدولية وهى المحافظة على معدل تدفق المياه وعدم المساس
بها، والتى تقابلها قاعدة حظر السماح برجوع المياه بشكل يضر بالدول الوسطى فى
الحوض 0

ب) يترتب على القاعدة السابقة قاعدة أخرى كشفت عنها إتفاقات مياه النيل هى أنه
يجب إجراء المشاورات الكسبقة بين بين دول النهر عند إقامة المشروعات التى من شأنها
المساس بالمصالح المائية المكتسبة لمصر بوصفها دولة المصب 0

ج) أما القاعدة الثالثة فهي قاعدة عرفية مرتبطة بالطبيعة القانونية للأنهار الدولية وموداها أيا أفضلية للدول النهرية في استغلال النهر على أساس مدى حصتها التي تساهم بها في النهر ، وإنما توزع الحصص على أساس العدالة والإنصاف وفق معايير معينة مقابل تعهد دول الحوض جميعا بالتعاون القصى للمحافظة على الحوض وتطويره وزيادة موارده واقتسام منافعه ومشروعاته 0

ومعلوم أن الاتفاقات التي تنظم الملاحة في الأنهار الدولية تدخل في مفهوم الأوضاع الإقليمية التي تحظى في القانون الدولي بجانب اتفاقات الحدود بقضية خاصة تعصمها مما يطرأ على الاتفاقات الدولية الأخرى من دواعى التعديل والإلغاء بحكم التغيير الجوهرى في الظروف أو بسبب ظروف التوارث والاستخلاف الدوليين حيث استبعد هذه النوع من الاتفاقات صراحة من دائرة التغيير الجوهرى للظروف بموجب إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969(المادة 62) مثلما استبعد من سريان آثار التوارث بموجب إتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مسائل المعاهدات لعام 1978(المادتان 11،12)0

وفى ضوء ما تقدم فلا عبرة لما تراه بعض الدول النيلية من عدم التزامها بالاتفاقات التي أبرمتها نيابة عنها الدول الاستعمارية وتمسكها بمذهب الصحيفة البيضاء الذى يرخص للدول الحديثة بعدم الالتزام بالاتفاقات التي لم تسهم هي في إبرامها إلا ما تعلن صراحة يوم إستقلالها تمسكها باستمرارها 0 فقد سبقت الإشارة إلى أنه يرد على هذا المذهب استثناء إعادة النظر في الاتفاقات المتعلقة بالحدود والأوضاع الإقليمية 0

ومن ناحية أخرى ، فقد أثير مدى حق مصر في مد سيناء وإسرائيل بمياه النيل 0 وعندنا أن من حق مصر أن تمد أراضيها في آسيا وأفريقيا بالمياه المقررة فى حدود حصتها من مياه النيل ، ولكن لايجوز لها مد دول أخرى إلا بموافقة دول النيل الأخرى ، حتى لو كانت الدول التي تحتاج إلى مياه النيل قد إتحدت مع مصر مثل سوريا بين 1958 و1961 وفى هذا الموقف مصلحة لمصر فى مواجهة بعض الدول النيلية التي قد تطالب بحصتها فى مياه النيل التي لا تعتمد أصلا عليها فى مشروعاتها ، وإنما للتصرف فيها لدول أخرى مما يخل بمعايير توزيع مياه النيل وهى معايير يبدو أنها قد استقرت وتم تقنينها فى مشروع لجنة الأمم المتحدة بشأن النظام القانونى للمجارى المائية الدولية واستخدامها فى الأغراض غير الملاحية 0

وقد بذلت جهود كبيرة للتعاون بين دول النهر فى المجالات المتصلة بتطويره وأنشئت منظمة الأندوجو التي تعمل فى هذا المجال فضلا عن التعاون الثنائى المصرى السودانى

في إطار إتفاقية 1959 0 وهناك محاولات أخرى تشارك فيها منظمات ودول أجنبية مثل برامج المعونة الكندية التي تنظم مؤتمرات سنوية في عواصم دول النهر ضمن برنامج نيل 2002 والتي بدأت بإجتماع وزارى فى أوغندا فى ديسمبر 1992 كما تتجه هذه الجهود لإقامة إتحاد حوض النيل الدولى وهى منظمة غير حكومية تعمل على إنشائها الدول أعضاء حوض النهر فى نطاق إتفاقية التعاون التقنى لدعم التنمية والحماة البيئية لحوض النيل والتي تدعمها وكالة التنمية الدولية الكندية 0 (راجع فى تطور جهود التعاون الأخيرة مقالا حول مؤتمر إفريقي لوضع إستراتيجية خاصة لنهر النيل - مجلة المياه والرى الدولية الإسرائيلية - مترجمة ومنشورة فى جريدة الجرائد العالمية- هيئة الإستعلامات 1995/9/26 ص 1 و 11 0

ويبدو لنا أن مواقع الدول النهرية بالنسبة للنهر ستكون معيارا جديدا لنوع جديد من التحالفات بين دول المصب والوسط ودول المنبع وهو ماسيظهر جليا عندما ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبحث فى مشروع الاتفاقية الجديدة ربما عام 1996 أو 1997 0 أنظر د(مصطفى عبد الرحمن : قانون استخدام الأنهار الدولية فى الشئون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل ، دار النهضة العربية 1991 ، ومصر ونهر النيل : الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية 0

القانون الدولي للحدود - تقديم

كثرت قضايا الحدود وتكونت قواعد مستقرة لتسوية هذه القضايا تسوية سياسية أو قانونية أو قضائية شملت كافة الحدود البرية والبحرية والجزرية (0) وقد أسهمت اللجان المشتركة التي انتشرت في القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، والمحكمة الدائمة للعدل والمحكمة الحالية وكذلك محاكم التحكيم المختلفة في إنشاء والكشف عن قواعد القانون الدولي للحدود ، كما سمح هذا الاتجاه القضائي بنشأة فرع جديد في القضاء الدولي وهو قانون المرافعات الدولي سواء تعلق الأمر بمسائل الإثبات وأنواع الأدلة وقوتها في الإثبات أو بمسائل الإجراءات المتعلقة بإدارة العدالة القضائية أو التحكيمية (0)

ونظرا للدور الخطير الذي يلعبه الحد الدولي بوصفه النطاق الإقليمي لسيادة الدولة والوعاء الاجتماعي لشعبها والنطاق المادي لثرواتها الطبيعية ، فقد تركزت الجهود على إحتواء الأزمات الدولية والصراعات المسلحة التي تنجم عن مشاكل الحدود بشيوع التسوية القضائية لهذه المشاكل (0)

وقد أدت تصفية الاستعمار إلى استعمار مشاكل الحدود أولا في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر ثم في القارة الأفريقية مما تسبب في ظهور قاعدة ككل ما حاز *Uni Possidities* وهي مبدأ روماني قديم ويعنى أنه لا يجوز المساس بالحدود القائمة بل بتحويل الحدود الإدارية الموروثة إلى حدود سياسية وصارت هذه من قواعد القانون الدولي اللاتيني والأفريقي ثم أصبحت من قواعد القانون الدولي العام وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية الحدود بين مالي وبوركينا فاسو 1989 وإعترفت به ضمنا عام 1994 في قضية الحدود بين ليبيا وتشاد (0)

كما أكدت إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 وإتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مسائل المعاهدات عام 1978 مد سعة الحدود الدولية وعدم جواز المساس بها بسبب التوارث الدولي أو تغير الظروف (0) (أنظر في دور منازعات الحدود في العلاقات الدولية ، الفصل الأول من كتابنا -قضية الحدود في الخليج العربي -القاهرة : 1978) (0)

والثابت أن حدود مصر الدولية لم تتغير منذ أيام الفراعنة رغم مرور مصر عبر هذا التاريخ الطويل بفترات من القوة والضعف ولذلك لا توجد صعوبة أو مشكلة حقيقية

تتصل بحدود مصر الدولية⁰ وسوف نعالج في إيجاز الحدود الدولية لمصر مع إسرائيل
والسودان وليبيا⁰

(1) الحدود المصرية الليبية (أنظر التفاصيل: د)فاطمة علم الدين عبد الواحد-حدود
مصر الغربية- دراسة وثائقية -الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1994)⁰
خط الحدود المصرى الليبى خط صناعى ولذلك تم الاتفاق عليه بصفة نهائية فى
الإتفاق المصرى-الإيطالى فى 1925/12/6 بعد صراع استمر من 1899 حتى 1925
ولم تصدق عليه البرلمانات المصرية إلا عام 1932⁰ ويعد خط الحدود المصرى-
الليبى مثلا للحدود التى يتحكم فى تخطيطها رغبات الدول العظمى والظروف الدولية
حيث رسم هذا الخط أكثر من عشر مرات أولها فى فرمان الشاهانى الصادر لمحمد
على باشا عام 1841 ثم الإتفاق الفرنسى-البريطانى عام 1899 لصالح إيطاليا وغيرها
حتى إستقر الأمر على خط الحدود الذى إقترحتة القوات الجوية البريطانية فى
1925/3/24 مع الخط الذى إقترحه المفتش البريطانى للجيش المصرى مع خط موريجا
الذى اقترحه إسماعيل باشا صدقى فى محادثاته مع السفير الإيطالى⁰

وقد أدى هذا التخبط والغموض فى تحديد الحدود المصرية-الليبية إلى مشاكل
ومصادمات عنيفة حول واحة جغبوب ومجموعة واحات الكفرة ومشكلة السلوم ومشكلة
واحة سيوة⁰ أما مشكلة السلوم فقد حلت فى البداية باحتلال القوات المصرية لها عام
1914 واستعادة مصر لأجزاء منها من إيطاليا بموجب إتفاقية الحدود بينها فى
1915/12/16 وأما سيوة فقد تنازل حاكم بنى غازى التركى عنها لمحمد على باشا
1820 ثم أنكر وزير الخارجية البريطانى عام 1907 أى صلة لمصر بواحات الكفرة
وأدخلها ضمن الأراضى التركية⁰

على أن إتفاق ديسمبر 1925 هو المرجع القانونى الوحيد الآن فى تحديد حدود مصر
الغربية والذى وقعه عن مصر أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
وعن إيطاليا سفير إيطاليا بالقاهرة وتتص مادته الأولى على أن يبدأ خط الحدود الغربية
لمصر من نقطة على الشاطئ شمال السلوم تبعد 10 كيلومترات عن نقطة الإرشاد
اللاسلكية) Beacon Point(عزلة القطارة ، ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها عزلة
القطارة ونصف قطرها عشرة كيلومترات حتى يلتقى بمسرب الشفرزن ومنه يتبع الخط
من الغرب مسرب الشفرزن مارا بسيدي عمر وبئر الشفرزن ويسير غرب طريق القوافل
القديمالمتجه إلى ملاذ سيدي إبراهيم ثم يتبع مسرب الإخوان حتى ملتقى سرب القرن

ومنها يتجه غربا حتى يلتقى مسرب القرن بمسرب العجرون ثم يسير رأسا غربى هذا المسرب حتى واحة ملفى فى إتجاه عام نحو الجنوب الشرقى مارا بواحتى ملفى وغاجاب حتى خط طول 20 درجة شرقا ثم يسير الخط متبعا خط 25 درجة شرقا حتى يلتقى مع خط عرض 22 شمالا 0

وقد لوحظ أن بريطانيا كانت مترددة بين مصر وإيطاليا فى موقفهما من خط الحدود بين مصر وليبيا ، فهى تارة تؤيد مصر وتارة أخرى تتحاز إلى إيطاليا 0 وإنصب الخلاف حول مدى دخول واحة جغبوب ضمن الأراضى المصرية ولذلك رفضت بريطانيا مساعدة مصر فى مطالبتها بهذه الواحة التى إحتلتها إيطاليا ورفضت طلب مصر بعرض المشكلة على عصبة الأمم المتحدة وهددت الحكومة المصرية بعدم الوقوف إلى جانبها إذا دخلت حربا مع إيطاليا حول هذا الموضوع ؛ بل إنها حثت إيطاليا على إنهاء المشكلة بالقوة رغم علاقة بريطانيا بمصر بعد تصريح 28 فبراير 1922 وتصريح 15 مارس فى نفس العام الخاص باستقلال مصر 0

أما تركيا فكانت لا تعترف بالحدود بين ولاياتها العربية وإن كانت تعتبر السلوم وسيدى برانى وسيوة وجغبوب والكفرة ضمن الأراضى التركية التابعة لولاية طرابلس الغرب وتصدت للقوات المصرية بعد إحتلال تركيا للسلوم وحرضت القبائل البدو ضد مصر 0

وفى عام 1920 ، أبرم إتفاق سرى بين وزير خارجية إيطاليا السنيور شالويا واللورد ملز وزير المستعمرات البريطانى تنازلت فيه بريطانيا لإيطاليا عن واحة جغبوب ، خاصة وأن إيطاليا بدأت منذ 1907 تعلن عن أهمية جغبوب والكفرة لمنطقة برقة 0

وكانت بريطانيا تؤكد حتى الحرب الأولى أن جغبوب طصرية وكانت تتصدى لدعاوى إيطاليا فى هذا الشأن ، حيث أكد اللورد إدوارد جراى ذلك مشددا على ماجاء بالمذكرة البريطانية المسلمة فى هذا الشأن إلى الباب العالى فى 19/11/1904 وصورتها إلى السفير الإيطالى فى لندن فى 20/8/1907 0

وقد أعلنت السنوسية إنضمام جغبوب والكفرة لمصر ورفضها دعاوى إيطاليا ، وقد استمرت المحادثات المصرية الإيطالية من 1920 إلى 1925 تحت الضغوط والتهديدات والمواامرات الإيطالية البريطانية ، حيث تحول موقف بريطانيا من قضية الحدود تماما وأعلن تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا أن بلاده مؤيدة ومصممة على تسليم واحة

جغيبوب لإيطاليا ، رغم أن بريطانيا بموجب تصريح 1922 ملزمة بالدفاع عن مصر وحدودها 0

وعندما استؤنفت المفاوضات المصرية الإيطالية عام 1925 بعد الانتخابات المصرية، تمسكت اللجنة الإيطالية باتفاق ملز شالويبا بينما رفضته تماما اللجنة المصرية وتمسكت بتبعية جغيبوب لمصر تاريخا وجغرافيا حيث ثبتت جميع الخرائط القديمة أن مصر هى التى أنشأتها فى منتصف القرن 19 0

كما اعترفت بريطانيا نفسها بتبعيةها لمصر فى إتفاق شاليوت مع السنوسيين خلال الحرب الأولى 0 أما إيطاليا فادعت أنها وريثة تركيا فى طرابلس التى تتبعها واحدة جغيبوب وأن مصر سلمت بذلك فلم تعترض ولم يزرها حاكم مصرى ولم تمارس عليها مظاهر السيادة ، وأن الكتب المدرسية المصرية وضعتها ضمن أراضي طرابلس 0

وإدعت أيضا أن من سلطة دولة الاحتلال البريطانية تخطيط حدود مصر وأن إيطاليا لم تدخل الحرب الأولى إلا بمقابل من ضمنه موافقتها على إحتلال خط ملز شالويبا مؤقتا 0 وكان موسوليني قد أوضح لصدقى باشا وبريطانيا أن إحتلاله لواحة جغيبوب هدفه حماية المصالح الأوروبية ضد الأنشطة الإسلامية يقصد الطائفة السنوسية المناهضة للإحتلال الإيطالى لليبيا والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق 0

وقد أشارت المادة الرابعة من الإتفاق الإيطالى المصرى لعام 1925 إشارة ضمنية إلى تبعية واحدة جغيبوب لإقليم برقة الليبى مقابل مانصت عليه المادة الخامسة من تنازل إيطاليا عن بنز الرملة والمنطقة المحيطة به 0

وقد ورد بمحضر توقيع الإتفاق فى 1925/12/6 أن أحمد زيوار لفت نظر رئيس الوفد الإيطالى المركزى نجروتو كامبياز وإلى ما تعلقه مصر من الأهمية كدولة إسلامية على حماية الأماكن الدينية بجغيبوب ورغبته فى التأكد من نية إيطاليا فى هذا الشأن ؛ وإعترف المندوب الإيطالى بذلك وتعهد بالعمل على صدور مرسوم يكفل حرية الأماكن الإسلامية بجغيبوب وحرية الدخول والعبادة لجميع المسلمين وحرية وصول النذور إليها ، كما تعهدت إيطاليا بالعفو عن الجرائم السياسية التى إرتكبتها سكان مناطق الحدود 0 وكان يقصد بهم المجاهدون الليبيون ضد الاحتلال الإيطالى لبلادهم 0

وفور توقيع الإتفاق تبادل أحمد زيوار خطابا مع الماركيز نجروتو تعهد فيه بالنفاذ المؤقت للإتفاق رعاية لمصالح القطرين 0 ويظهر الفرق من التشدد المصرى الراض

لتسليم الواحة في رد مصر على إيطاليا في 14/4/1925 مقابل تسليمها في 12/6/1925 مقدار الضغوط وخيبة الأمل التي منيت بها مصر 0 وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن جغوب واحة صغيرة تبعد عن سيوة 150 كم 0

(2) الحدود المصرية مع إسرائيل :

الثابت أن حدود مصر -فلسطين الدولية منذ الإنتداب على فلسطين لم تتغير ولكن بعد إبرام إتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية تخلت إسرائيل عن موقفها السابق الذي كان ترجمة إسرائيلية لقرار مجلس الأمن 242 0 فقد رأت إسرائيل أن القرار لم ينص على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة مما يعنى أنه يجوز لإسرائيل الانسحاب من الأراضي مع إجراء تعديلات في الحدود بما يتفق مع أمنها ويكس في نفس الوقت ثقل الغزو ويحقق مفهومها للاحتلال على أنه إحتلال شرعى أعقب عملا مشروعاً للدفاع الشرعى عن النفس مما يجعل الأرض المحتلة في هذه الظروف هي ثمن النصر ، ويكون أى انسحاب منها تنازلاً إسرائيلياً يستحق التتويه والتقدير 0

وعندما تقرر الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء بموجب إتفاقية أبريل 1982 أكملت إسرائيل انسحابها فعلاً إلا أنها تلكأت عند بعض نقاط الحدود ورفضت الانسحاب من طابا آخر مناطق الحدود الجنوبية على خليج العقبة مما أدى إلى نشوء نزاع استوجب العمل على تسويته بموجب أحكام إتفاقية السلام التي تقضى بالتسوية أولاً بالتفاوض ثم بطريق التوفيق الذى قطعت الولايات المتحدة فيه شوطاً طويلاً وأخيراً عن طريق التحكيم 0

وكان واضحاً أن منطقة طابا التي تقل عن كيلو متر مربع ليست هي القضية ، وإنما كان لرفض إسرائيل الانسحاب منها أسباب عديدة بعضها سياسى حتى لا تنشئ سابقة للدول العربية الأخرى بأنها انسحبت انسحاباً كاملاً وبعضها نفسى إذ تشعر بالبقاء في جزء ولو بسيط من سيناء أنها خارج حدودها ، وأخيراً ربما استهدفت إسرائيل إختبار مدى إصرار مصر على تحرير كافة أراضيها ، والمساومة بهذا الجزء الصغير لدفع خطوات التطبيع 0

وقد أبرمت مصر وإسرائيل مشاركة التحكيم في 11/9/1986 التي حددت تشكيل محكمة تحكيم خماسية مهمتها ليس تخطيط الحدود بين مصر وإسرائيل لأنها محددة سلفاً وإنما الفصل في الخلاف على تحديد بعض مواقع الحدود (يطلب من المحكمة تقرير

مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب وفقا لمعاهدة السلام وإتفاق 25 أبريل 1982) وقد تركز الخلاف أمام المحكمة حول موضع علامة الحدود رقم 91 0 وقد صدر حكم المحكمة فى 1988/9/29 لصالح مصر بأغلبية 4 أصوات ضد صوت واحد هو المحكم الإسرائيلى وهو حكم نهائى وملزم وانسحبت اسرائيل من طابا نهائيا نزولا على هذا الحكم فى 15 مارس 1989 وأنهت بذلك عصر الإحتلال الإسرائيلى لسيناء منذ 5 يونيو 1967 0

أنظر للتفاصيل الكتاب الأبيض الذى أصدرته وزارة الخارجية عام 1990 حول قضية طابا، وكتاب د(يونان لبيب رزق عضو اللجنة القومية لطابا عام 1990 طابا قضية العصر ، وكتاب الإدارة المصرية لأزمة طابا الصادر عن مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة عن أعمال ندوة بهذا العنوان عام 1990 0 وأنظر دراسة مفصلة عن تحكيم طابا للدكتور صلاح عامر حدود مصر الشرقية المجلة المصرية للقانون الدولى 1990 0 وانظر نص حكم التحكيم فى قضية طابا بالكتاب الأبيض السابق الإشارة إليه 0

(3) الحدود المصرية السودانية :

الثابت تاريخيا أن العلاقات المصرية السودانية لم تبدأ فقط بالحملات والبعثات التى أرسلها محمد على وأبناؤه إلى السودان فى عشرينات القرن التاسع عشر وإنما هى علاقات تضرب فى جذور التاريخ ويربط بينهما نهر النيل ولذا فإن الصراع بين الحركة المهدية والجيش المصرى كانت بتأليب بريطانيا لزرع الفتنة بين البلدين وإعادة فتح السودان بمشاركة بريطانية حتى يكون لبريطانيا حق المطالبة بإقتسام السودان وهو ماحدث بالفعل بإبرام إتفاقية 19 يناير 1899 بين مصر وبريطانيا المعروفة باسم إتفاقية الحكم الثنائى للسودان، وقد حددت المادة الأولى من هذه الإتفاقية خط الحدود الدولى بين مصر والسودان عند خط 22 درجة 0

ولما كانت قبائل البشارية والعبادة تتصارع عند هذا الخط بسبب موارد المياه والعشب والسيادة القبلية وغرها فقد أصدر وزير الداخلية المصرى عام 1902 قرارا إداريا تضمن عددا من الترتيبات الإدارية التى لا يمكن أن ترسم خط حدود جديد وإنما تعالج قضايا الإدارة بين أبناء هذه المنطقة حيث أسند هذا الأمر إلى الإدارة السودانية وهى إذ ذاك إدارة محلية ليس لها شخصية دولية وإنما تخضع بمنطق القرن التاسع عشر للسيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا وفق إتفاقية الحكم الثنائى 0

فهذا القرار إتخذه وزير الداخلية المصرى لإعتبرات إدارية فى إطار الأراضى المصرية ومن ثم لا يجوز القول بأنه تعديل لإتفاقية الحكم الثنائى لأن التعديل لا يتم إلا من أراضىها للسودان لسبب بسيط وهو أن السودان لم يكن أهلا للتمتع بمثل هذا الحق والاستفادة من هذا التنازل خصوصا فى أمر يتعلق بإدارة أراضى دولة أجنبية وذلك دون دخول فى تعقيدات المركز الدولى لمصر والسودان فى تلك اللحظة 0

وقد ظل السودان تابعا لمصر وبريطانيا وتأكدت هذه التبعية الثنائية فى المواثيق المصرية البريطانية حتى قيام الثورة المصرية التى قررت منح السودان مهلة مدتها ثلاث سنوات من عام 1953 إلى عام 1956 ليختار الإنضمام إلى مصر أو الإستقلال 0

ولم تكن مسألة حلايب تمثل مشكلة فى العقل المصرى ولم تكن مصر تتوجس من نوايا السودان حيث لم تحتفظ مصر بأى جزء من أراضى الغير مع قدرتها على ذلك ولكن السودان بدا مصرا منذ ذلك الوقت البعيد على أن تفويضه فى إدارة شئون القبائل فى منطقة حلايب قد رسم خطأ جديدا للحدود أسماء الخط الإدارى بديلا عن الخط السياسى وهو خط 22 0

وكانت أمارات الموقف السودانى واضحة فى عدد من المناشبات منها إجراء السودان الاستفتاء على الإستقلال فى منطقة حلايب ثم رفض السودان إجراء مصر للإستفتاء فى حلايب على الوحدة المصرية السورية عام 1958 وشكواه إلى مجلس الأمن والجامعة العربية 0

وكانت مصر ترى أن حلايب أرض مصرية لا شك فيها وأنه يجب إقحام السودان ذلك بالحسنى حتى لا تضحي مصر بعلاقتها الاستراتيجية مع السودان وكن مصر لم تحسم الموقف إعتقادا منها بأن الوحدة العربية الشاملة ستجعل منازعات الحدود من رواسب العصر الإستعمارى ، كما أنها لم تتشأ أن تفسد علاقتها مع السودان عندما كانت حميمة ، ولا أن تزيدها توترا بإثارة المشكلة إذا كانت متوترة أصلا حتى أقدم السودان عام 1991 وفى خضم أزمة الخليج على إعلان منطقة حلايب محافظة سودانية بعد أن كانت تتبع محافظة البحر الأحمر السودانية 0

وكان السودان قد تصرف فى مواجهة انعالم الخارجى على أن حلايب سودانية فأعطى إمتيازات لبعض الشركات الكندية للكشف عن البترول وأبرم إتفاقيات مع دول البحر الأحمر الأخرى للتعاون فى إستغلال هذه المنطقة مما جعل مصر مضطرة إلى تأكيد

مظاهر سيادتها على حلايب وتبديد المظاهر الزائفة التي حاول السودان أن يؤكد بها مزاعمه في حلايب 0

ويتضح من ذلك أنه لا أساس لما تردد تفسيراً لتوقيت موقف مصر من أن مصر عمدت إلى تصفية حساب مع السودان في إطار علاقتها الثنائية والتوتر بين نظامي البلدين ، أو تسوية الحساب في إطار التناقض بين موقفيهما في أزمة الخليج حيث أيدت مصر الشرعية الدولية ، كما لا نوافق على تفسير الموقف المصري بأنه يتزامن مع ظهور احتمالات وجود ثروات بترولية في المنطقة وإنما الصحيح أن موقف مصر الحازم في حلايب كان له سبب واحد وهو تصاعد تصرفات الحكومة السودانية لسلب حلايب من مصر 0

وقد قدم السودان شكوى إلى مجلس الأمن بمناسبة موجة جديدة من التوتر في العلاقات بين البلدين على أثر إتهام مصر للسودان بدورها في محاولة إغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا يوم 26 يونيو 1995 ويتجه السودان إلى عرض النزاع على محكمة العدل الدولية أو على تحكيم دولي 0

ومما يذكر أن خط الحدود قبل إتفاقية 1899 ووفقاً لإتفاقيتي لندن 1940 والفرمان العثماني في نفس العام هو خط عرض 21 درجة وبذلك تكون إتفاقية 99 قد خلصت الخط الأصلي ولكننا لإعتبارات عملية لا نجادل في مشروعية إتفاقية 1899 وأنها قد عدلت بطريق إتفاقي خط الحدود القديم 0

ويثير الفقه السوداني عدداً من النقاط التي تحاول هدم أساس خط الحدود وهو إتفاق 1899 وأهمها مايلي :

(1) أن الحركة الوطنية المصرية عارضت الإتفاق واعتبرته سيئ السمعة ومجحفاً وهذا صحيح ولكن سبب ذلك هو تمسك الحركة الوطنية المصرية بوحدة وادي النيل ورفض فكرة الحدود أصلاً بين شطري الوادي 0 بل نظر إلى منطق هذه الحركة في السودان على أنه إتجاه إستعماري يتمسك بتبعية السودان لمصر على أساس الضم والفتح وهي نفس الأساليب الإستعمارية في كسب الأقاليم 0

(2) أن الإتفاق أبرم بين طرفين إستعماريين، مصر وبريطانيا ، بشأن السودان ولم يكن السودان طرفاً فيه بل كان موضوعاً له ومن ثم فهو ليس ملزماً للسودان على أساس أن 18 السودان هو الذي يقرر أى الإتفاقيات السابقة على إستقلاله يجب أن يتمسك بها 0

(3) أن الإتفاق قد انهار واختفى فى إطار العلاقات المصرية البريطانية التى توترت بعد الحرب العالمية الثانية وأن إتفاقية 1936 التى أكدت التمسك بالإتفاق قد فسختها مصر من طرف واحد بما فى ذلك الإتفاق نفسه بسبب تغير الظروف التى أبرمت فيها إتفاقية 1936 وإتفاق 1899 0

(4) أن الإتفاق ليس مشروعا لأن مصر لم يكن لها أهلية إبرام الإتفاقات الدولية فى ظل تبعيتها للدولة العثمانية خاصة بعد احتلال بريطانيا لها عام 1882 وقطع عرى الصلات القانونية بين مصر وبريطانيا 0

و الواقع أن إتفاق 1899 لم يكن كما رآه البعض إتفاقا لتقسيم السيادة على السودان أو كما قرر غيرهم إتفاقا لممارسة السيادة المشتركة (Condominium) مادامت السيادة بحكم تعريفها منذ جان بودان فى القرن 16 وحتى الآن لاتقبل الإنقسام أو الممارسة المشتركة وإنما الصحيح أن الإتفاق فى جملته تفاهم مصرى بريطانى على إدارة السودان المشتركة حيث أكد الإتفاق نفسه ومجلس النواب المصرى على مظاهر السيادة المصرية ومشاطرة الإدارة بما يعكس ثقل الإحتلال البريطانى لمصر ولم يكن الإتفاق سندا لإنفراد بريطانيا الفعلى بحكم السودان وتمسكها بذلك فى تصريح فبراير 1922 وإتفاق 1936، ومن ناحية أخرى فالإتفاق مناسبة لإعلان خط الحدود بين البلدين ولكن لغرض بريطانى وهو فصم العلاقات التاريخية بين البلدين وهذا هو سبب معارضة الحركة الوطنية المصرية له 0

وتجدر الإشارة إلى أن الإتفاق الذى يشكك الفقه السودانى فى شرعيته وقيمه القانونية هو أساس الوضع القانونى للسودان منذ إبرام الإتفاق وحتى إستقلاله فى يناير 1956 0

وعلى الجانب الآخر ، لا نقر مايراه البعض فى مصر من أنه يترتب على الطابع الإدارى لإتفاق 1899 وتركيز السيادة فى يد مصر عدم إختصاص بريطانيا بصدد مصير السودان لأن الواقع أن بريطانيا هى التى ضغطت من أجل تقرير مصير السودان وربطت بين مصير العلاقات المصرية البريطانية والعلاقات المصرية السودانية ، ومن ثم لا يجوز التمسك بعدم شرعية الإتفاق لعدم إشتراك السودان فى إبرامه 0

وأخيرا فإن وراثه السودان لكل من مصر وبريطانيا يفرض على السودان إحترام خط الحدود المقرر فى الإتفاق مادام الأمر يتعلق بالحدود وفقا لإتفاقية فيينا بشأن التوارث فى مسائل المعاهدات لعام 1978

أنظر في هذه الجزئية سلسلة المقالات حول الملف السرى لحلايب التي نشرها دكتور
يونان لبيب رزق في الأهرام يوم 1995/9/7 والحلقة الثالثة من نفس المقالات يوم
0 1995/9/21

حلايب وطابا:

هناك حقيقتان يدركهما السودان جيدا أولهما أن حدود مصر الدولية منذ الفراغة حتى
اليوم لم تتغير خلافا لمسلك الدول الكبرى الإقليمية التي تتسع حدودها وتتكمش بحسب
قوتها العسكرية و سطوتها السياسية عبر العصور 0 ويتربط على هذه الحقيقة أن السودان
يعلم أيضا أن حلايب أرض مصرية وأنه لا يصح في العقل أن يغير من ذلك تلك
القرارات التنظيمية التي أصدرها وزير الداخلية المصري في نطاق الأراضي المصرية
و داخل خط عرض 22 الذي تحدد خطا جنوبيا لمصر في إتفاقية الحكم الثنائي المصري-
البريطاني في عام 1899 وأوضح المادة الأولى منها سبب الوقوف عند هذا الخط بأنه
الخط الذي لم تتسحب منه القوات المصرية أبدا علما بأنه من مصلحة بريطانيا في ضوء
صراعها مع فرنسا أن تزحزح هذا الخط داخل مصر لأنها كانت تخطط للإنفراد بحكم
السودان 0

ورغم ذلك ، يردد السودان أن هناك مشكلة بين البلدين في حلايب يتعين تسويتها
بالطرق القضائية وأنه لا يصح أن تقبل مصر التحكيم في قضية طابا مع إسرائيل ولا تقبل
التحكيم لتسوية قضية حلايب مع السودان على ما بين البلدين من أواخر التاريخ
والقريب 0

والحق أن منطق السودان يستند إلى ضرورة التسوية السلمية للمنازعات بين الأشقاء
وإلى وجه الشبه الوحيد الظاهر بين طابا وحلايب وهو أن كليهما نزاع حدود ولكن
منطق السودان يغفل عددا كبيرا من الحقائق الفنية والسياسية التي تجعل الفارق شاسعا
بين حلايب وطابا بحيث لا يلتقيان إلا في نقطة واحدة وهي أن إسرائيل والسودان قد
غفتل كلاهما المشكلة لأسباب تخصهما 0

وتكفي أوجه الخلاف القانونية والسياسية بين حلايب وطابا إلى رفض القول بأن هناك
مشكلة أصلا في حلايب ومن ثم فلا يجوز عرض أرض مصرية خالصة على القضاء أو
التحكيم الدولي لأن ذلك يسمح بتسرب الشك في مدى مصرية حلايب وهو أمر يجرح
الشعور القومي للمصريين وقد أثار البعض نفس الحجة لرفض التحكيم في طابا وقتها

ولكن أوجه الخلاف التي سأوردها حالا توجب قبوله في طابا ورفضه في حلايب -
وأوجه الخلاف بين المسألتين تحصل فيما يلي :

أولا - كان تلكؤ إسرائيل واضحا وكان يتعين معالجة المراحل الأخيرة من الانسحاب بالحكمة اللازمة حتى لا ينهار برنامج الانسحاب من سيناء وهو ما كانت تتمناه إسرائيل في أول تجربة لها لترك أراضي الغير المحتلة وكانت مصر هي الخاسرة مادامت سيناء في قبضة إسرائيل وصار على دور القوة العسكرية في تحريرها قيد حديدي خطر 0

ثانيا - تم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بموجب إتفاقية السلام التي نصت على أن أى نزاع حول تطبيقها أو تفسيرها يتعين تسويته وفق نظام التسوية السلمية المقرر فى الإتفاقية 0 ولما أثارت إسرائيل واقتعلت نزاع طابا لأسباب نفسية وسياسية مفهومة لم يكن هناك مفر فى أولى مراحل تنفيذ الإتفاقية من أن تلتزم مصر بمراحل التسوية التي تبدأ بالتفاوض مرورا بالوقت وتنتهى بالتحكيم رغم مخاطر النتائج التي قد تسفر عنه 0

ثالثا - كانت حلايب ولا تزال تحت السيادة المصرية مادام خط الحدود 22 عرض هو خط الحدود الدولي المقرر بين مصر والسودان ، وهو خط الحدود السياسى الوحيد المعترف به ولا نعرف فى القانون الدولي ماتسميه السودان بخط الحدود الإدارى فقد أوضحنا أن الترتيبات الإدارية داخل هذا الخط من صميم الإختصاص الداخلى لمصر 0

والذى حدث فى السنوات الأخيرة هو ترسيخ مصر لمظاهر سيادتها فى حلايب فى وجه عزم السودان منذ عام 1990 على إدعاء سيادتها عليها مستغلة المساحة الرخوة فى علاقات البلدين التي أشار القرآن الكريم إليها بقوله تعالى : " وإن كثيرا من الخطاء ليبيغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وقليل ما هم " 0

ويتضح من ذلك إنتفاء الموضوع أو النزاع الذى يقوم التحكيم لتسويته ومعلوم أن الخلاف فى أصله سياسى قاعدته عدم الوفاق بين البلدين فى عدد من السياسات والتوجهات قد يرجع بدوره إلى أشخاص النظام أنفسهم 0 ومن ثم يصبح قبول مصر بمنطق السودان باللجوء إلى التحكيم تنازلا عن حقها الأكيد فى أراضيها وهو أمر لا يقبل به الشعب المصرى حتى ولو قبلت به الحكومة ولن يرضى الشعب المصرى أن يصارع شعب السودان لإسترداد أرضه التي قد يقضى التحكيم لأى سبب بحق السودان فيها أو حتى إقتسامها 0 ولكن الشعب المصرى مستعد نفسيا طوال تاريخه للكفاح لانتزاع أى

شبر إغتنصبتة قوة خارجة مثل إسرائيل ، ولذلك كان صدور حكم التحكيم في طابا المؤكد لموقف مصر مهما في إغلاق ملف الحدود المصرية-الإسرائيلية 0

رابعاً - بصرف النظر عن الفرق بين مساحة طابا وحلايب وأهميتهما لإسرائيل والسودان ، فإن التحكيم حول حلايب سيفصل في مدى أحقية كل من مصر والسودان فيها وهو مايتجاهل خط 22 كخط دولي ويسعى التحكيم في هذه الحالة إلى إنشاء خط حدود جديد ، وقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن أكدت في قضية النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد عام 1949 أنه لا يجوز البحث في إنشاء خط الحدود إلا إذا إنعدمت الوثائق المحددة لهذا الخط 0

والواقع أن التحكيم في طابا لم تكن مهمته تحديد خط الحدود الدولي بين مصر وفلسطين أو ترسيم هذه الحدود وإنما إقتصرت مهمة التحكيم في توضيح بعض علامات الحدود التي تلاشت أو أزلتها إسرائيل ولذلك إستندت المحكمة إلى الخرائط الثابتة وأعطتها قوة عالية في الإثبات ولم تهتم بالمعايير الأخرى المتصلة بممارسة السيادة 0 لكل هذه الاعتبارات إنفردت طابا بخصائص معينة تجعل التحكيم في حلايب أمراً مرفوضاً وله أوضاع مختلفة عنه 0